http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2177) السنة الثامنة - الجمعة (1) تموز 2011

أزمة تصريحات رئيس البرلمان تتواصل وتفجر فجوات في العملية السياسية

كشف رئيس مجلس النواب العراقي عن وجود طلبات مقدمة من مجلسي محافظتي البصرة و واسط لتشكيل إقليمي البصرة والكوت، وفيما أكد أن هذه الطلبات دستورية، دعا من يرفض فكرة الأقاليم إلى تعديل الدستور وعدم القفز عليه.

وقال النجيفي في مؤتمر صحفي عقده، أمس، في مبنى البرلمان إن "هناك طلبات قد تكون غير معلنة من قبل مجلس محافظة البصرة قبل أشهر وآخر قبل نحو عشرين يوما لتشكيل إقليم البصرة بتوقيع نحو نصف أعداد مجلس المحافظة"، مبينا أن "هناك طلبا آخر موقعا من ١٦ عضوا في محافظة واسط سيصل قريبا لتشكيل إقليم الكوت".

وأضاف رئيس مجلس النواب أنه "في حال أرادت محافظة أو مجموعة من المحافظات بتشكيل إقليم فهي مسألة دستورية موجودة"، مشيرا إلى أن "من يرفض فكرة الأقاليم فليعدل الدستور، من دون القفز عليه ونزع الصلاحيات المركزية من المحافظات".

بغداد/ المدى

النجيفي: لم اطلب إقليماً للسنة.. وأمام البرلمان طلبات أقاليم من الجنوب

وزارة المصالحة: تصريحات رئيس البرلمان سياسية هدفها "الضغط والتأجيج"

عزت الشابندر: ما يريده النجيفي يخلع عنه شرعية رئاسته

المتحدث باسم التحالف الكردستاني: مقترح النجيفي يرتبط بالإحباط من الحكومة

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد نفى دعوته إلى إقامة إقليم للسنة، مؤكدا انه وصف حالة من حالات المجتمع العراقي، فيما أشار إلى أن الحكومة تعمل على عدم التقيد باللامركزية التي ثبتها النظام السياسي الجديد.

وكان مجلس محافظة البصرة قد طالب، نهاية العام الماضي ٢٠١٠، مجلس الوزراء بالاستجابة لطلب المحافظة بتشكيل إقليم البصرة الفدرالي، معتبراً عدم الرد على الطلب رفضا أو قبولا بعد انقضاء المدة المحددة "مخالفة قانونية واضحة"، وأكد أن مؤيدي المشروع مازالت جهودهم متواصلة من أجل التمهيد لتأسيس الإقليم.

ويختص القانون رقم ١٣ الذي شرعه مجلس النواب عام ٢٠٠٨ بتحديد الآليات والإجراءات التنفيذية التي يجب إتباعها لدى محاولة تشكيل الإقليم، وتنص الفقرة باء من المادة الثالثة من القانون على أن "مجلس الوزراء يكلف المفوضية العليا للانتخابات خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوما من تقديم الطلب باتخاذ إجراءات الاستفتاء ضمن الإقليم المراد تكوينه"، وبعد ذلك تقوم المفوضية بتنفيذ الاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من موعد تكليفها من قبل مجلس الوزراء.

ويعد النائب السابق وائل عبد اللطيف أول من حاول جعل البصرة إقليماً بعد العام ٢٠٠٣، حين تمكن أواخر عام ٢٠٠٨، من الحصول على تواقيع ٢٪ من الناخبين، وقدم على إثرها طلباً رسمياً إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لإجراء استفتاء على تشكيل إقليم البصرة الفدرالي، لكن محاولته لم تكلل بالنجاح، بسبب تعذر الحصول على نسبة ١٠٪ من أصوات الناخبين، وهي المرحلة التي تمهد في حال نجاحها إلى إجراء استفتاء جماهيري عام.

مواقف متباينة

وتلاقي فكرة تشكيل إقليم فدرالي في محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، مواقف متباينة من قبل الكتل السياسية، ففي الوقت الذي تعارضها بعض الأحزاب والحركات جملة وتفصيلاً، تؤيدها أخرى بنسب متفاوتة، في حين تطمح جهات سياسية إلى تشكيل إقليم فدرالي تكون عاصمته البصرة ويتألف من ثلاث محافظات هي وميسان وذي قار، وأخرى ترى أن الصيغة الأمثل لتطبيق الفدرالية، تكمن بتأسيس إقليم تكون عاصمته النجف ويضم تسع محافظات من الجنوب والفرات الأوسط، من ضمنها البصرة وميسان وذي قار وكربلاء.

يذكر أن النظام الفدرالي يعتبر شكلاً من أشكال الحكم، حيث تقسم السلطات فيه دستورياً بين حكومة اتحادية ووحدات حكومية أصغر كالأقاليم والولايات، ويعتمد المستويان المذكوران من الحكومة أحدهما على الآخر ويتقاسمان السيادة، أما بالنسبة للأقاليم والولايات فتعتبر وحدات دستورية تتمتع كل منها بنظام أساسي يحدد أوجه سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما بإمكانها تشكيل قوات أمنية خاصة بها.

وزير المصالحة

إلى ذلك اعتبرت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أن تصريحات رئيس البرلمان أسامة النجيفي سياسية هدفها "الضغط والتأجيج"، مؤكدة أن هذه التصريحات لا تخدم البلاد، فيما أشارت إلى أن الشعب العراقي وأغلب الكتل السياسية مع ترشيق الحكومة.

وقال وزير المصالحة الوطنية عامر الخزاعي إن "الشعب العراقي يرفض مبدأ الفدرالية على الرغم من انه دستوري"، مبينا أن "تصريحات رئيس البرلمان أسامة النجيفي سياسية يريد من خلالها الضغط والتأجيج".

وأضاف الخزاعي أن "هذه ما قاله النجيفي يعد رد فعل تجاه الحديث عن حكومة الأغلبية"، مشيرا إلى أن "تصريحات بهذا الشكل لا تخدم العراق والعراقيين ولا السنة أنفسهم".

وأكد الخزاعي أن "الشعب العراقي واغلب الكتل السياسية تفضل ترشيق الحكومة، إضافة إلى أن هناك وزارات تحتاج إلى تغيير حسبما أشار رئيس الوزراء نوري المالكي"، لافتا إلى انه "إذا كان الحديث في إطار الأغلبية السياسية فسوف تكون القائمة العراقية في الطرف المعارض".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي دعا خلال مؤتمر صحفي عقده، في ٢٣ حزيران الجاري، إلى ترشيق الحكومة الذي أصبح ضرورة ملحة، مشدداً على أهمية إجراء تغيير في عدد من الوزارات على مستوى وزير.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر اعتبر أن تصريحات رئيس البرلمان العراقي حول انفصال السنة تضعه في خانة الأطراف التي تسعى إلى تقسيم العراق وتخلع عنه شرعية رئاسته، في حين ربط بين تصريحاته ومشروع بايدن الداعي لتقسيم العراق.

فيما نفى تجمع "عراقيون" الوطني في نينوى، أمس الأول، ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بشأن تلويح رئيس مجلس النواب العراقي بإمكانية "انفصال السنة"، وأكد أن أسامة النجيفي "كان وما يزال مع وحدة العراق أرضاً وشعباً"، وأنه تحدث عن "خشيته" من أن يطالب أهالي المحافظات بقيام أقاليم فيها حسب ما يقره الدستور وليس على أساس الطائفية.

وأثارت تصريحات النجيفي العديد من ردود الفعل الساخطة، فقد أكد النائب عن دولة القانون علي الشلاه، أمس الأول الأربعاء، أن ٥٢ نائباً من كتل مختلفة قدموا طلباً إلى البرلمان لمساءلة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بشأن تصريحاته حول انفصال السنة، فيما أعلن النائب عن تجمع عراقيون عبد الرحمن الويزي الذي يرأسه النجيفي عن انسحابه، عازياً السبب إلى تصريحاته الأخيرة.

كما اتهم المرجع الديني الشيعي حسين المؤيد جهات سياسية قال إنها "تحسب نفسها زوراً على السنة" بالتحرك لتقسيم العراق، معتبراً أنها تطلق تصريحاتها من أجواء لقاءات معلنة وغير معلنة مع الدوائر الأميركية، وفيما أكد أن السنة وقفوا منذ البداية ضد مشروع التقسيم، أشار إلى أن الدستور العراقي الذي صيغ بإشراف الولايات المتحدة احتوى على عناصر تمزيق المجتمع تحت غطاء فدرالية الأقاليم.

عمق الخلافات

واعتبر القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، الثلاثاء الماضي، أن تصريحات رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي التي لوح فيها "بانفصال السنة"، دليل على عمق الخلافات بين السياسيين السنة والشيعة العرب، مؤكدا في الوقت نفسه أن صراعات العراقية ودولة القانون طائفية وسياسية، فيما دعا الكتل إلى بحث موضوع تلك الصراعات وإمكانية إقامة الأقاليم على أساس جغرافي وفقا للدستور.

كما قال الأمين العام لحركة العدل والإصلاح العراقي في نينوى المنضوية ضمن ائتلاف العراقية، في ٢٧ من حزيران الجاري، إن وجود حاكم غير مقبول من شركائه لا يستدعي تقسيم العراق بل يستدعي البحث عن شركاء جدد للعملية السياسية، معتبراً أن تصريحات النجيفي مخالفة للدستور العراقي.

ودعا عضو مجلس محافظة نينوى عن الحزب الإسلامي العراقي يحيى عبد محجوب، الثلاثاء، رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي إلى التراجع عن تصريحاته التي لوح فيها بإمكان "انفصال السنة"، مؤكداً أن القبول بتقسيم العراق يعد وصمة عار بحق من يقبل به، فيما أشار إلى أن التقسيم مخطط إسرائيلي يجب التصدي له.

يذكر أن القائمة العراقية أعلنت أنها تقف بحزم ضد أي محاولة لتمزيق العراق على أسس طائفية، مشيرة إلى أن ما تناقلته وسائل الإعلام مؤخراً من تصريحات حول إقامة أقاليم في بعض المحافظات الغربية تم تحويرها بشكل غير دقيق.

ونفى رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي دعوته إلى إقامة إقليم للسنة، مؤكدا انه وصف حالة من حالات المجتمع العراقي، فيما أشار إلى أن الحكومة تعمل على عدم التقيد باللامركزية التي ثبتها النظام السياسي الجديد.

وقال النجيفي خلال المؤتمر الصحفي إنه "شعر خلال زيارته إلى المحافظات العراقية في الشمال والجنوب والوسط ولقائه مع الوجهاء والمثقفين والشيوخ والصحافيين وعامة الناس أن هناك إحباطا من سياسات الحكومة تجاه هذه المحافظات"، مؤكدا أن "القناعة بدأت تترسخ أن الصلاحيات تنتزع من المحافظات وأن الحكومة تعمل على القفز على الدستور وعدم التقيد باللامركزية التي ثبتها النظام السياسي الجديد".

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي الذي يعتبر أحد أبرز قيادات القائمة العراقية قال لفضائية الحرة خلال زيارته إلى الولايات المتحدة التي بدأها في ٢٠ حزيران الحالي، إن هناك "إحباطاً سنياً" في العراق، وإذا لم يعالج سريعاً فقد يفكر السنة بالانفصال.

وأضاف النجيفي أن "تلك الأمور انعكست سلبا على حياة الناس وبناء المشاريع والوظائف والمشاركة السياسية ومجمل الحياة العامة العراقية"، مشيرا إلى أن "هذه السياسة التي تحاول ترسيخ المركزية من جديد وعسكرة المجتمع وأن تكون اليد العسكرية من خلال بعض سياسات العمليات الأعلى من سلطة المحافظين ومجالس المحافظات المنتخبة تولد الشعور بالإحباط"، بحسب قوله.

وتابع النجيفي أن "الشعور تنامى بعدم إمكانية بناء هذه المحافظات وتنميتها ولابد من معالجة الموضوع"، لافتا إلى أنه "وصف حالة ولم يدع إلى إقامة إقليم وسئلت عن وضع السنة وأجبت ولو سئلت عن وضع الشيعة والكرد لأجبت كوني رئيس مجلس النواب العراقي ومسؤولا عن الجميع".

وأشار النجيفي إلى أن "تصريحه تضمن وصفا لوجود حالة إحباط في هذه المناطق وإذا لم تعالج هذه الحالة والسياسية المتبعة فستسعى الناس إلى تشكيل الأقاليم التي هي حق دستوري"، مؤكد أن "تشكيل الإقليم لابد أن تكون مدروسة بحكمة ورؤية ونضج وغير مبنية على قضايا مستعجلة نتيجة سياسة خاطئة متبعة في بعض المحافظات".

حالة إحباط

ولفت رئيس مجلس النواب إلى أن "حالة الإحباط ستؤدي إلى المطالبة بتشكيل الأقاليم"، مبينا أنه "من غير المعقول وليس من طبيعته ومنهجه السياسي والوطني أن يدعو لتقسيم العراق وأن يكون العراقيين متمايزين عن بعضهم على أساس انتماءات مذهبية وطائفية أو عرقية".

وأكد النجيفي أن "أي إقليم ينشأ في المستقبل بطلب من أهل المحافظة لابد أن يكون ضمن حدود المحافظة وليس على أساس عزل الطوائف والقوميات والأعراق كونها مسائل غريبة وليس من منهجه"، رافضا "تشكيل أقاليم على اساس طائفي او مذهبي او قومي وممكن على أساس جغرافي لكن ليس الآن".

وأوضح النجيفي أن "البعض اجتزأ الكلمات من تصريحه وبدأ يبني عليها قبل مشاهدة البرنامج، إضافة إلى الحملات التي بدأت قبل بث البرنامج للتعتيم على الانجاز الكبير في المطالبة بأموال العراق وتثبيت حدوده"، مشددا على أن "منهجه الشخصي ومنهج القائمة التي ينتمي إليها هو وحدة العراق وعدم التفريق بين العراقيين".

ونفى تجمع عراقيون الوطني في نينوى، الأربعاء الماضي، ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بشأن تلويح رئيس مجلس النواب العراقي بإمكانية "انفصال السنة"، وأكد أن أسامة النجيفي كان وما يزال مع وحدة العراق أرضاً وشعباً، وأنه تحدث عن "خشيته" من أن يطالب أهالي المحافظات بقيام أقاليم فيها حسب ما يقره الدستور وليس على أساس الطائفية.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر اعتبر أن تصريحات رئيس البرلمان العراقي حول انفصال السنة تضعه في خانة الأطراف التي تسعى إلى تقسيم العراق وتخلع عنه شرعية رئاسته، في حين ربط بين تصريحاته ومشروع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن الداعي لتقسيم العراق.

ووصفت كتلة التحالف الكردستاني، أمس الخميس، تصريحات رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بشأن تشكيل إقليم للسنة بـ"غير الناضجة"، وفي حين أكدت أن الشعب هو من يقرر تشكيل الأقاليم، عزت أسباب تلك التصريحات إلى الخلافات بين القائمة العراقية ودولة القانون.

وقال المتحدث باسم كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب العراقي مؤيد الطيب لـ"السومرية نيوز"، إن "طرح رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي لتشكيل إقليم للسنة غير ناضج كونه يرتبط بالإحباط من الحكومة بسبب المشاكل والمسائل الخلافية بين القائمة العراقية و ائتلاف دولة القانون".

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي يعتبر أحد أبرز قيادات القائمة العراقية قال لفضائية الحرة خلال زيارته إلى الولايات المتحدة التي بدأها في ٢٠ حزيران الحالي، إن هناك "إحباطاً سنياً" في العراق، وإذا لم يعالج سريعاً فقد يفكر السنة بالانفصال.

وأضاف الطيب أن "القضايا بين السياسيين يمكن حلها من خلال الحوارات وليس بالتهديد والضغط على الطرف الآخر"، معتبراً "تسمية إقليم للسنة غير موفقة بسبب وجود أطياف متعددة في جميع المحافظات ومن الممكن تسميته بإقليم الوسط".

وتابع الطيب أن "فكرة تشكيل الأقاليم يكفلها الدستور ومن حق الشعب أن يقرر ذلك وليس على أساس عرق أو مذهب معين"، حسب قوله.

و نفى تجمع عراقيون الوطني في نينوى، أمس الأول الأربعاء، ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بشأن تلويح رئيس مجلس النواب العراقي بإمكانية "انفصال السنة"، وأكد أن أسامة النجيفي كان وما يزال مع وحدة العراق أرضاً وشعباً، وأنه تحدث عن "خشيته" من أن يطالب أهالي المحافظات بقيام أقاليم فيها حسب ما يقره الدستور وليس على أساس الطائفية.

نفس طائفي

واعتبر عضو في المجلس الإسلامي الأعلى تصريحات رئيس البرلمان أسامة النجيفي حول انفصال السنة "خطرة" لأنها تحمل نفساً طائفياً، معرباً عن أسفه لسماع تصريحات تهدد استقلال العراق، وفيم أكد أن الأمر لم يكن مألوفاً لا من النجيفي ولا من القائمة العراقية، لفت إلى أن السنة أخذوا استحقاقاتهم وأكثر.

وقال النائب جمعة العطواني إنه "من المؤسف أن نسمع تصريحاً من رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي حول انفصال السنة الذي يهدد استقلال العراق"، لافتاً إلى أن "النجيفي قال من اليوم الأول من تسلمه رئاسة مجلس النواب أنه سيتعامل كرئيس برلمان وليس كعضو في العراقية أو من المكون السني، ولا نعرف ما حصل حتى يطالب بانفصال السنة، وهذا النفس الطائفي أمر خطر".

وأضاف العطواني "لو طالب النجيفي بالفدرالية لكان أفضل لأنها أمر دستوري"، مؤكداً أن "السنة أخذوا استحقاقاتهم وأكثر منها".

وتساءل العطواني "هل الموازين انقلبت فعندما بدأنا كائتلاف عراقي موحد وطالبنا بإقامة إقليم للوسط وللجنوب انتقدت القائمة العراقية الفكرة، وادعت بأنها تقسيم طائفي للعراق"، مؤكداً أن "القائمة العراقية ومنذ اليوم الأول من حصولها على الامتيازات حملت شعار خذ وطالب، إلا أن تصريحات النجيفي حول انفصال السنة لم تكن مألوفة منه ولا من قائمته لاسيما أن العراق يعيش ظرفاً أمنياً استثنائياً".

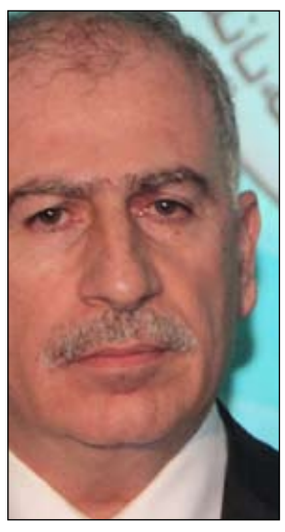

النجيفي

عزت الشابندر